بيان للحكومة الفلسطينية عقب انتهاء جلستها رقم ٢٤، تؤكد فيه أن الحكومة ملتزمة برواتب الشهداء والأسرى وأن أزمة المقاصة لم تحلّ، وتقول إن دعوة الرئيس محمود عباس إلى الانتخابات جدية جداً *

رام الله، ٢٠١٩/١٠/٧

أكد رئيس الوزراء د. محمد اشتية في مستهل الجلسة الأسبوعية لمجلس الوزراء التي عُقدت في مدينة رام الله اليوم الاثنين، على أن الحكومة ستبقى ملتزمة برواتب الشهداء والأسرى، وقال: "منذ اليوم الأول للأزمة، بقينا أوفياء ودفعنا كامل الاستحقاقات لجميع الأسرى والشهداء"، وأضاف ان المشكلة مع الجانب الاسرائيلي (الأموال المحتجزة لدى اسرائيل)، لم تحلّ حتى هذه اللحظة، ولا يوجد حكومة في اسرائيل تتخذ قرارا سياسيا في هذا الأمر.

وأوضح رئيس الوزراء: "وصلتنا دفعة بقيمة ١,٥ مليار شيقل، وعلينا ديون للبنوك وصلت لـ٤٨٠ مليون دولار، وأصبحت البنوك تعاني من أزمة سيولة جديّة. هناك لجنة مشتركة تناقش كافة استحقاقاتنا المالية؛ من رسوم المعابر والخصومات غير المدققة، وجميع حقوقنا بما فيها خصومات الأسرى، وهي إجراءات مالية أحادية تهدف الى الابتزاز السياسي، ونحن لم نخضع لذلك، وسنبقى نطالب بكل قرش من استحقاقاتنا".

وجدد رئيس الوزراء الترحيب بدعوة السيد الرئيس محمود عباس والقيادة الفلسطينية لإجراء انتخابات عامة في كامل الاراضي الفلسطينية، مضيفا "طلبنا من وزارة التربية والتعليم البدء بالاستعداد للإشراف على المراكز الانتخابية، كذلك طلبنا من الشرطة تجهيز القضايا الفنية المتعلقة بالانتخابات".

وقال اشتية: إن دعوة الرئيس للانتخابات جدية جدا ونأمل من الإخوة في حركة حماس أن يلتقطوا هذه الفرصة التاريخية. نريد للإشعاع الديمقراطي أن يبدأ مرة أخرى، ونريد لغزة أن تعود للشرعية عبر صندوق الاقتراع كما نريد للقدس أن تبقى مركبا عضويا في النسيج السياسي والاقتصادي والاجتماعي الفلسطيني بوجه كل محاولات التهويد التي تمارسها إسرائيل.

وأشار رئيس الوزراء إلى أن الوفد الوزاري الذي سيتوجه اليوم إلى جمهورية مصر العربية برئاسته يضم ١١ وزيرا، وأن الزيارة جاءت وفق توجيهات سيادة الرئيس وبدعوة كريمة من رئيس الوزراء المصري مصطفى مدبولي ورعاية الرئيس عبد الفتاح السيسي لبحث قضايا تهم الطرفين في

---

* **المصدر**: دولة فلسطين، مجلس الوزراء
http://www.palestinecabinet.gov.ps/website/ar/ViewDetails?ID=43937

إطار السعي لإنهاء الاحتلال واقامة الدولة الفلسطينية على حدود الرابع من حزيران ٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية.

وقال إن "العلاقة ما بين مصر وفلسطين علاقة من التاريخ والحاضر إلى المستقبل وسنبقى أوفياء لهذه العلاقة"، مشيرا إلى أن جدول أعمال الزيارة يشمل قضايا اقتصادية وزراعية وتجارية وقضايا قنصلية وأمور تخص التعليم والحجاج والكهرباء والمالية والجمارك والاتصالات.

وفي جانب آخر، قال رئيس الوزراء: سنطلق عملية مراجعة لأداء الحكومة، حيث تسلمنا الحكومة في ظروف صعبة جدا وقد عملنا بكل جد حتى حققنا انجازات لخدمة المواطنين.

وتابع: المراجعة ستشمل خطة التنمية وأداء الوزارات والعلاقة مع المواطنين والخدمات المقدمة والعلاقة التكاملية مع القطاع الخاص والمجتمع المدني. والمهم البرنامج الذي يعزز صمود المواطنين على الارض وتمكين النساء والشباب، والانفكاك عن الاحتلال نحو التحرر والاستقلال، علما ان التقرير منشور على موقع مجلس الوزراء ومتاح للجمهور.

وأدان مجلس الوزراء محاولة إسرائيل شرعنة مستوطنات جديدة في الأراضي الفلسطينية وطرد العائلات في سلوان من بيوتها والسماح ببناء مقبرة جديدة في ضواحي القدس، مطالبا العالم بالمساندة ولجم هذه الاجراءات الاستعمارية وغير القانونية.

وشدد المجلس على رفض اجراءات الاحتلال بقطع التيار الكهربائي عن بعض المناطق في وسط الضفة الغربية بحجة الديون على شركة كهرباء القدس، معبرا عن دعم هذه المؤسسة الوطنية وداعيا إياها لمتابعة أعمالها بشكل يضمن ايصال التيار الكهربائي دون انقطاع.

من جانب آخر رحب المجلس بتقرير مؤسسة "بيتسيلم" المتعلق بفضح اجراءات الاحتلال العنصرية والاستعمارية في الخليل وكذلك تقرير مؤسسة "الحق" حول إجراءات الاحتلال في القدس وخاصة البلدة القديمة.

ودعا المجلس طلبة الجامعات وقوات الامن للتطوع مع اهلنا في المناطق المحاذية للمستوطنات للمساعدة في قطف الزيتون وحماية هذه الشجرة المقدسة ومحصولها الذي يشكل أحد اعمدة الاقتصاد الفلسطيني. مؤكدا أن التوقعات تشير إلى موسم ناجح قد يصل ناتجه إلى ٣٠ ألف طن، ما يقارب ضعف الناتج العام الماضي.

وهنأ مجلس الوزراء أبناء شعبنا بيوم التراث الفلسطيني، مشيرا إلى أن تراثنا هو هوية وطنية علينا حمايتها وتعزيزها.

وناقش المجلس النفقات العامة لهذا الشهر والخصومات الإسرائيلية لا سيما في مجال الصحة، كما ناقش المسودة الأولى لقانون حماية المنشآت والطواقم الطبية، ومسودة قانون الجامعات الحكومية وأقر برنامج القدس عاصمة الثقافة الإسلامية.

وصادق على مشروع نظام حماية المبلغين والشهود والخبراء في قضايا الفساد وأقاربهم ووثيقي الصلة بهم، وعلى تشكيل لجنة تسيير أعمال مجلس قروي "خلة المية" في محافظة الخليل. ووافق المجلس على منح أذونات شراء للأشخاص الطبيعيين والمعنويين لتملك أموال غير منقولة.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbeirut@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه الوثائق أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar/